كَلِمَاتٌ فِي الإِمَامِ البُخَارِيِّ

قال الإمام أحمد بن حنبل: «ما أخرجت خُراسانُ مثلَ محمد بن إسماعيل البخاري».

وقال الإمام الدارمي: «رأيتُ العلماءَ بالحرمينِ والحجازِ والشامِ والعراقَيْنِ فما رأيتُ فيهم أجمعَ من أبي عبد اللهِ محمد بن إسماعيل البخاري».

وقال الإمام الترمذي: «لم أرَ أحدًا بالعراقِ ولا بخُراسان في معنى العِلَلِ، والتاريخِ، ومعرفةِ الأسانيد، أعلمَ مِنْ محمد بن إسماعيل».

وقال الإمامُ محمدُ بن إسحاق بن خُزيمة: «ما رأيتُ تحتَ أديم السماء أعلمَ بحديثِ رسول الله ﷺ وأحفظَ له مِنْ محمد بن إسماعيل».

وقال الإمام أبو العباس القرطبيُّ: «هو العلَمُ المشهورُ، والحاملُ لواء علمِ الحديثِ المنشور، صاحب «التاريخ» و«الصحيح» المرجوعُ إليه في علم التعديل والتجريح، أحدُ حفّاظ الإسلام، ومَنْ حفظَ اللهُ به حديثَ رسوله عليه الصلاة والسلام».

وقال الإمام النوويُّ: «اعلم أنَّ وصفَ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بارتفاعِ المَحلِّ والتقدُّمِ في هذا العلم على الأمثالِ والأقرانِ متفَقٌ عليه فيما تأخرَ وتقدَّمَ من الأزمان، ويكفي في فضله أنَّ معظمَ مَنْ أثنى عليه ونشرَ مناقبَه: شيوخُه الأعلامُ المُبرِّزون، والحُذَّاقُ المُتقنون».

وقال الحافظ المزِّي: «البخاريُّ الحافظُ صاحب «الصحيح» إمامُ هذا الشأن والمُقْتدى به فيه، والمُعوَّلُ على كتابِهِ بين أهلِ الإسلامِ».

وقال الحافظُ ابن حجر العسقلاني: «جبلُ الحفظِ، وإمامُ الدُّنيا في فقهِ الحديث».

كَلِمَاتٌ فِي مَكَانَةِ الجَامِعِ الصَّحِيحِ

قال الحافظ أبو أحمد الحاكم: «كان البخاري أحدَ الأئمة في معرفة الحديث وجمعِهِ، ولو قلتُ: إني لم أرَ تصنيفَ أحدٍ يُشبِهُ تصنيفه في المُبالغة والحُسن لرجوتُ أنْ أكون صادقًا».

وقال الإمام النوويُّ: «اتفقَ العلماءُ على أنَّ أصحَّ الكتبِ المُصنَّفةِ صحيحا البخاري ومسلم، واتفقَ الجمهورُ على أنَّ صحيحَ البخاري أصحُّهما صحيحًا وأكثرُهما فوائد».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الذي اتفقَ عليه أهلُ العلمِ أنَّه ليس بعد القرآنِ كتابٌ أصحُّ من كتابَي البخاري ومسلم».

وقال الحافظ الذهبيُّ: «وأمَّا جامع البخاري الصحيحُ فأجلُّ كتبِ الإسلام وأفضلُها بعد كتابِ الله تعالى».

وقال العلامة تاج الدين السبكي: «وأما كتابه «الجامع الصحيح» فأجلُّ كتبِ الإسلامِ وأفضلُها بعد كتاب الله».

وقال العلامة ابن الملقن: «هو أصحُّ الكتب بعد القرآن، وأجلُّها، وأعظمها، وأعمُّها نفعًا بعد الفرقان».

وقال الحافظ ابن حجر: «لله درُّه من تأليفٍ، رُفِعَ علَمُ علمِهِ بمعارفِ معرفتِهِ، وتسلسلَ حديثُهُ بهذا الجامعِ فأكرمْ بسندهِ العالي ورفعتهِ. انتصبَ لرفع بيوتٍ أذنَ اللهُ أنْ تُرْفَع، فيا له مِنْ تصنيفٍ تَسجدُ له جباهُ التصانيف إذا تُليتْ آياتُه وتركع».

مُقَدِّمَةُ النَّاشِر

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن استن بسنته واهتدى بهداه إلى يوم الدين.

وبعد، فقد عزّ في تاريخ البشرية أنْ حظي عظيمٌ بمثل ما حظي به النبي الأكرم محمد بن عبد الله ﷺ مِن رصدٍ وتوثيقٍ لحياته؛ توثيقٌ لا يدع صغيرةً ولا كبيرةً إلا رواها وجلّاها، حتى صارت الكلمات تبعًا لنهجه، والعبارات تتماهى مع وصفه، فإذا قيل: (السيرة) فإنما هي سيرته، وإذا قيل: (الحِلْية) فإنما هي أوصافه وصورته، وإذا قيل: (السُّنّة) فإنما هي أقواله وأفعاله وتقريراته ﷺ.

سنةٌ رصدت يومه من مبدئه إلى منتهاه، في قيامِه ومنامِه، وتنقُّلِه وكلامِه، وفي وضوئِه وتطيُّبِه، وتسوُّكِه وتيمُّنِه، وعِمَّتِه وحُلَّتِه، وفي خروجِهِ من دارِه ومشيتِه، وتبسُّمِه وتواضعِه، وقدمِه حين يرفعُها عن الأرضِ وكيف يضعُها، ومدخلِه لمسجدِه ومخرجِه، وصلاتِه من مفتتحِها إلى منتهاها، وهكذا في سائر عباداتِه، وفي مغازيه وجهادِه، بل وفي شأنِه كلِّه؛ حتى كأننا نعيش معه، ننظر إليه، ونسمع من فيه، ونأتسي به في كل ما يصدر عنه ﷺ.

توثيقٌ بأعلى درجات الضبط والإتقان، وأدقّ صور الجمع والإحصاء، وأرقى عبارات التزكية والثناء، بما هو خليقٌ بمقامه الذي لم يبلغه أحد من العالمين، كيف لا والرافع هو الله القائل -جلّ في علاه- : ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾[الشرح:٤].

واختارك الله العظيم لرُسْله ... خَتْمًا واسبغَ في العطاءِ جزيلا
الأرض تزهو حين تمشي فوقها ... أولستَ مَن أوتيتَ ذا التنزيلا
هل كان إلا أنت عنوانًا له ... في الكون؟ إذ تلقى به جبريلا
والله ما نَتلُوا الكتاب وآيَهُ ... كلَّا، ولا الأحكامَ والتأويلا
والسُّنّةَ الغراء وهْي قرينُهُ ... إلا وأحمد هاديًا ودليلا

فما مات رسول الله ﷺ حتى أتمّ الله على يديه الملّة، وأكمل به الدين، وتركنا على المحجة البيضاء، فما من خير إلا دلّ الأمة عليه، وما من شر إلا حذرها منه، بما عاقبته الفوز والفلاح في دنياها وأخراها، فعلّم وبلّغ وأدّى، و«تركنا ﷺ وما يحرِّك طائر جناحيه في السماء إلا أذْكرنا منه علمـًا»(١).

ثم أتى دورُ أصحابِه رضي الله عنهم من بعده، فما تركوا شيئًا مما أخبرهم وعلّمهم إلا رووه وبلَّغوه كما عقلوه أو سمعوه، فمِن أمين السماء إلى أمين الأرض، ومنه إلى صحابته الأمناء، فنِعمَ الأمانة، ونِعمَ الأمينَان، ونِعمَ الأمَّة هي خيرُ أمَّة أُخرِجت للنَّاس.

فحمل الصحابة النجباء رضي الله عنهم إرثَ النُّبوَّة كتابًا وسنَّة، فكان القرآن الكريم محفوظًا في صدور كثير منهم، أما السنّة فكانت تتفرق في آحادهم وتجتمع في مجموعهم، تفيض صدورهم وعقولهم بأنوار النبوة وعلوم السنّة، فحفظوا منها ما حفظوا، ودوّنوا ما دوّنوا، ومضى ذلك في عهد التابعين.

وكما كان للخلفاء الراشدين القِدْح المعلَّى في جمع القرآن على مصحف واحد حتى استقرّ وثبت في الصدور والسطور، فإن قصب السبق في تدوين السنة والأمر به كان للخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رحمه الله فبُريتْ أقلام التصنيف ومُلئتْ محابر التدوين، وانطلقت همم المحدّثين، يرتادون رياض السُّنّة، مدفوعين بخوف النسيان وفَوْتِ بعضِ السُّنن، بعد موت الصحابة رضي الله عنهم وتطاوُلِ العهد وظهور الفِرق، فدُوِّنَت الأحاديث، وانتشرت المصنفات.

لقد كان الحفظُ والفَهم يتناقصان مِن صدور الرجال مع كرّ السنين والأيام، فالتابعون -رحمهم الله- ليسوا كالصحابة رضي الله عنهم الذين أخذوا من فم النبي ﷺ مباشرةً، وتابعوا التابعين ليسوا كالتابعين، وهكذا قرنـًا بعد قرن، فبرز علمٌ جديد يتكامل يومًا بعد يوم، وتتشكَّل ملامحُه، وتتكسَّى جوانبُه، ذاك هو علم الحديث رواية ودراية؛ الذي هو

---

(١) رواه الإمام أحمد برقم (٢١٣٦١) عن أبي ذر رضي الله عنه.

خِصِّيصةٌ من خصائصِ هذه الأمة.

ولا زال تدوينُ السُّنَّة كذلك في صعود واكتمال حتى بلغ المنتهى والغاية الأسمى يوم أن أناخ رحالَه بين يدَي أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري -فلم يُرَ عبقريّ يفري فَرْيه - فصنّف كتابًا أجمعت الأمة على أنه «أصح كتاب بعد كتاب الله».

ولا بد أن نقف على أسباب هذا الشرف العظيم الذي خُصّ به هذا الإمام! والقبول الكبير الذي حظي به كتابُه «الصحيح» بإجماع الأمة جيلًا بعد جيل، فنقول -والله تعالى أعلم-:

ثلاثة جوانب رئيسة أهّلت الإمامَ البخاريَّ لارتقاءِ تلك المكانة في ذروة سنام العلم والتصنيف: جانبُ الديانة والأمانة، وجانبُ الملَكات واستثمار الإمكانات، وجانب البيئة العلمية.

فأما جانب الديانة والأمانة فيتجلى في طِيب نشأته وصلاح والديه[1] وعفة لسانه وسلامة صدره[2] والمكانة العظيمة لكتاب الله تعالى في نفسه، فكان إذا تلاه أخذ بمجامعه وحلَّق بروحه[3]، وفي تعظيمه لسنة رسول الله ﷺ وحسن اتباعه واقتفائه لآثاره[4]، مع زهده في الدنيا وتقلّله من شواغلها.

وأما جانب الملَكات واستثمار الإمكانات فيتجلى في الحافظة المذهلة بذهن سيَّال وقلب عَقول في سن مبكرة لم تتجاوز العاشرة من العمر، والبداية المبكرة في التصنيف

---

(١) قال والده عند موته: «لا أعلم في جميع مالي درهماً من شبهة». سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤٧.

(٢) أورد الذهبي قول البخاري المشهور: «أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا». سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٩٣.

(٣) حُكي أنه دُعي مرة إلى بستان، فلما صلى بهم الظهر قام يتطوع، فلما فرغ من صلاته رفع ذيل قميصه وقال لبعض من معه: انظر هل ترى تحت قميصي شيئاً؟ فنظر فإذا زنبور قد لسعه في ستة أو سبعة عشر موضعاً، وقد تورم من ذلك جسده! فقيل له: كيف لم تخرج من الصلاة أول ما لسعك؟! قال: كنت في سورة فأحببت أن أتمّها. ينظر: تاريخ دمشق ٥٢/ ٧٩.

(٤) قال وراقه: سمعت نجم بن فضيل يقول: رأيت النبي ﷺ في النوم والبخاري يمشي خلفه، فكلما رفع قدماً وضع البخاري قدمه في مكان قدمه ﷺ. سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٥.

ولمّا يبلغ الثامنة عشرة من عمره[1] وإدامته النظر في كتب الحديث[2] والتمكن التام مِن علومه رواية ودراية، ومِن علومِ الشريعةِ حتى بلغَ مرتبةَ الاجتهاد[3] وغدا أستاذ الأستاذين وسيد المحدِّثين[4].

وأما **البيئة العلمية** فقد عاش في عصرِ ازدهارِ هذا العلم، محاطـًا بأئمة هذا الفن وحُذّاقه[5] وقضى ستة عشر عامـًا في تصنيف (الجامع الصحيح)[6] مع ما أُتيح له من مراجعة وتعديل[7]، حتى إنه أعاد تصنيفه ثلاث مرات[8] وعَرَضه على أئمة الحديث في عصره[9] وحسبك شاهدًا على ثراءِ بيئتِه العلميةِ أنْ تعلمَ أنَّ عددَ أشياخِه يزيدُ عن ألفٍ وثمانينَ نفسًا[10] وأنه أول أصحاب الكتب الستة والخمسة الباقون هم معاصروه وتلاميذه[11].

ونستأنس هنا بتلك الرؤى التي رُئيت له رَحِمَهُ ٱللَّهُ فمن بشارة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لأمّه في المنام

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٢.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٢.

(٣) صرّح به ابن تيمية فقال إنه: «إمام في الفقه من أهل الاجتهاد». مجموع الفتاوى ٢٠/ ٤٠.

(٤) مقتبس من عبارة الإمام مسلم عندما قبّل بين عيني شيخه البخاري -رحمهما الله- وقال: «دعني أقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين...». ينظر: تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢.

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٧.

(٦) ألّفه فيما ظهر بين ٢١٧-٢٣٣هـ.

(٧) انتهى منه قبل وفاته بثلاث وعشرين سنة. ذكره فؤاد سزكين على وجه التقريب في تاريخ التراث العربي ١/ ٢٢٥- ٢٢٦.

(٨) قال رحمه الله: «صنفت جميع كتبي ثلاث مرات». فتح الباري ١/ ٤٨٧.

(٩) مثل عليِّ بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل، الذين أبدوا إعجابهم بعمله وباركوه، كأول محكّمين في كتابه. ينظر: هداية الساري (ص: ١٢٩).

(١٠) قال محمد بن أبي حاتم الوراق: سمعت أبا عبد الله يقول: كتبت عن ألف وثمانين نفسًا ليس فيهم إلا صاحب حديث. ينظر سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٥.

(١١) البخاري (ت ٢٥٦) مسلم (ت ٢٦١) ابن ماجه (ت ٢٧٣) أبو داود (ت ٢٧٥) الترمذي (ت ٢٧٩) النسائي (ت٣٠٣).

وهو دون العاشرة[1] إلى سلام رسول الله ﷺ عليه، يحمله لـه تلميذه النجيب الفِرَبْري[2] إلى تلك الرؤيا العظيمة التي نَسب فيها رسول الله ﷺ «صحيح البخاري» إلى نفسه واصفًا إياه بـ: «كتابي»[3]؛ فكأنما ادّخره الله لهذه المهمة الجليلة.

فاحتفت بـ(كتابه) الأمة، وتبارت في خدمته جيلًا بعد جيل، وقرنًا تِلْو قرن، وتأتي المِئة السابعة حافلة بعلماء أجلاء، وعلى رأسهم: أبو الحسين علي بن محمد اليونيني، الذي يحمل هذا الإصدارُ توقيعَ نسختِه الموسومةِ بـ(اليونينيةِ) كأصل أصيل أغنى كلَّ من يأتي بعده بنسخته المعزَّزة بفروق النسخ، والمقروءة على كبار المحدثين وعلماء اللغة، وحسبك حين تعلمُ أنَّ مِن تلاميذه ومَن حضروا مجالسَ السَّماعِ على يديه جهابذةً عظماءَ؛ كالمزي وشيخ الإسلام ابن تيمية والبرزالي والذهبي.

وما زال علماء عصرنا ومحدِّثوه يرون خدمة «صحيح البخاري» تحقيقاً وعنايةً دَيْناً في عنق الأمة، يقوم كلٌّ منهم بواجبه نحوه.

ولما أذِن الله لهذا العمل أن يخرج في وقت اشتدت فيه حاجة الأمة لإحياء السنن، والذبِّ عن رسول الله ﷺ ونشر ما صحّ من أقواله وأفعاله؛ هيأ لذلك الأسبابَ وأعان ووفّق؛ ففي أحد مجالس قراءةِ «صحيح البخاري» - وقد حَضَرْتُها ضيفاً بدعوةٍ مِن أخي عبد الرحمن المَوجان - سمعت شيخنا عبد الوكيل الهاشمي -حفظه الله- يتحدث عن حاجة «صحيح البخاري» إلى مزيد خدمة وعناية، ثم وقع في نفسي العملُ على ذلك، ورجوت من الله أن يوفق ثلّة مِن حُذَّاق المحققين لخدمته على الوجه الذي يليق به، وأن يستعملني معهم.

وما إن نَقَلْتُ هذه الرغبةَ بخدمةِ «صحيح البخاري» لأخي الدكتور علي العمران حتى وجدتُ في نفسِه مثلَ الذي في نفسي، بل وجدت هذا الأمرَ وأهميةَ إعادةِ التَّحقيق

(١) كانت أمه صالحة مجابة الدعوة، وقد ذهب بصره وهو صغير فرأت في المنام إبراهيم عليه السلام يبشرها بعودة بصره. ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٠.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٠.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٨.

حُداءَ تلك الثلةِ المباركةِ في تلك المجالس، فشرعنا - بعد جلسات ومداولات - في بناء خطةِ المشروعِ وجمع فريقِ العملِ، فيسر الله تعالى الأمورَ وهيّأ الأسبابَ، وجمع القلوبَ، وأطلق الهممَ، وشحذ العزائمَ، فقام (بيتُ السُّنَّةِ) بالمهمةِ، في كوكبةٍ مِمَّن عَلَتْ بهم الهمةُ، مِن أهل العلم وحذّاقِ الصّنْعة، في جَمْع من العلماء والباحثين، وبالشراكة مع (دار الكمال المتحدة) فكان هذا العملُ المستوي على سُوقِهِ بعد مُضي ثلاثةَ عَشَرَ عاماً من السعي الحثيث في خدمته نضعه اليوم بين يدي الأمة، في وجلٍ وحياءٍ؛ لما جُبل عليه البشرُ مِن النقصِ وفوتِ الكمال.

ولا بد لنا في هذا المقامِ أن نحمدَ الله العظيمَ ونشكرَه على تمامِ المشروع العلمي وخروجِ هذا السِّفرِ النفيسِ للناس، فلله الحمدُ أولًا وآخرًا ظاهرًا وباطنًا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيمِ سلطانه.

ثم نُثَنِّي بالشكر لكل مَن شارك في التحقيق والمراجعة، ونخصّ منهم العلماءَ المُقَيِّمين للمنهجيةِ، والأساتذةَ المُحكَّمِينَ في الكتابِ وأجزائِه.

كما نشكر شريكَنا العلميَّ في التحقيقِ وصفِّ الكتابِ: (دارَ الكمالِ المتحدةِ) لصاحبها المهندس محمد كمال عبيد، وفريقَ التحقيقِ فيها، ونخص بالذِّكرِ الشيخَ حسنين سلمان مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي وافته المنيةُ قبل انتهاءِ العمل.

ونُشيد بالكوكبة العاملة في (بيت السنة) وفي مقدمتهم الشيخ الدكتور علي بن محمد العمران الذي قاد الفريقَ العلميَّ بمهارةٍ واقتدارٍ.

ونختمُ بصادقِ الدعواتِ للداعمينَ لهذا المشروعِ العلميِّ منذ بداياته: أبناءِ الشيخ الداعية حسين بن عبد الله الموجان ووالدتهم -رحمهما الله وغفر لهما - الذين بادروا بدعم سخي للعمل حتى تم واكتمل.

ونشير بأنَّ هذا الإصدارَ مِن «الجامع الصحيح» سَيَتْبَعُهُ -إن شاء الله- نسخةٌ مجرَّدةٌ مِن الهوامشِ مُقتصرةٌ على (المتنِ) مُستوفيةٌ ضبطَ الأصلِ وإتقانَهُ.

واللهَ نسألُ أن يُيسِّر ويُتمّ لـ (بيت السنة) تحقيقَ بقيةِ (الكتب الستة) وقد بدأ العمل بحمد الله في تحقيق «صحيح مسلم» فجمعنا له قرابةَ أربعمئة نسخةٍ خطيةٍ، اصطفينا منها نفائسَ مما يُقابَل لأول مرة.

فلله الحمدُ والمنّةُ، ونسأله العونَ والتوفيقَ لما يحب ويرضى، وأن يتجاوز عما كان مِن نقصٍ وتقصيرٍ، وأن ينفع بهذا العمل الأمةَ، ويكتب له القبولَ، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، وموجبًا لشفاعة نبيه الأمين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا إلى يوم الدين.

والحمد للهِ ربِّ العَالمين.

عَبْدُالرَّؤُوف بْن حُسَيْن المَوَجَان

مُقَدِّمَةُ المُدِيرِ العِلْمِيّ

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيِّبًا مباركًا إلى يوم الدين، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على نبيِّه محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن سلَكَ سبيلَهم واقتفى أثرَهم ... آمين.

«اللهم إنّا نعوذُ بك مِن فِتنةِ القولِ كما نعوذُ بك مِن فتنةِ العملِ، ونعوذُ بك من التكلُّف لما لا نُحسن، كما نعوذ بك من العُجْبِ بما نُحسن».

فهذا مقامٌ من مقامات الحمدِ والشكرِ لله سبحانه وتعالى، على ما هدى وتفضّل وأنعم ويسّر، من إتمام العمل في خدمة «صحيح الإمام البخاري» بعد رحلة طويلة مُضنية مَخُوفة، استغرقت أكثر من عشر سنوات، مع ما تخللها من توقّفات وانقطاعات مضطرين لها حينًا أو اقتضاها العملُ حينًا آخر، فالحمد لله حقَّ حمدِه، وزِنَةَ عرشه، ومِداد كلماته.

وبعد، فالحقيقة الثابتة التي لا يمتري فيها أحدٌ: أنّ خدمةَ «صحيح الإمام البخاري» شرَفٌ ومَطْمَحٌ تتنافس عليه مراكزُ العلم وتحقيق التراث، وغايةٌ تتطاول إليها أعناقُ فوَقَةِ المحققين والمعتنين بكتب الحديث ودواوين الإسلام، وما زالت الجهود في هذا المضمار تتوالى منذ أن طُبع قديمًا قبل أكثر من قرن ونصف، فلم ينقطع الخيرُ في هذا السبيل حتى يوم الناس هذا.

والحق أن العنايةَ بالصحيح (بإعادة خدمته على أصح نسخه الخطيّة) في عمل علميٍّ دقيق، لا يُعدّ تَرَفًا، ولا تكرارًا للجهود، ولا إضاعة للوقت والمال كما قد يظنُّه بعضُ الناس أو يتوهَّمُه! بل إن إخراج كتب أصول الإسلام ودواوينه العظام وتجويدها وتجديد خدمتها دَينٌ على الأمّة يتعاقبون الوفاءَ به خالفًا عن سالف.

وتصديقًا لهذا فقد نادى غيرُ واحد من العلماء والباحثين بأهميّة إعادة خدمة «صحيح البخاري» على الأصول الخطية النفيسة، وضرورة إخراجه وَفْق منهج علميّ دقيق، وفي حلةٍ وإخراج يليقان به.

ويصدِّق هذه الدعوات: أن «صحيح الإمام البخاري» لم يُخدَم خدمة علميّة لائقة بعد الطبعة السلطانية (طبعت مرتين سنة: ١٣١٣ و ١٣١٦)! أي: من نحو مئة وثلاثين سنة! وهذا سبب كافٍ لتجشُّم عناء إعادة خِدْمَة الصحيح ونشره على أوثق الأصول المعتمدة والنسخ الخطية المتقنة، وَفق منهج علميّ راشد.

ورغم الجهود الكبيرة التي بُذِلت في هذا السبيل، ورغم الاهتمام والحراك العلمي الكبير في نشر التراث والعناية به في العقود القريبة الماضية، إلا أن ميدان السباق في خدمته لا يزال مفتوحًا لخدمات كثيرة وعناية أكبر تليق بمقام هذا السِّفر العظيم، وهذا الأصل الأصيل.

ومع كون خدمته شرَفًا للمعتنين بسنة النبي ﷺ ومَطمحًا لناشري التراث كما أسلفنا، فهم يعلمون جميعًا في الوقت نفسه أنها مسؤولية عظيمة، ومهمّة جسيمة، وأنَّ حِمْلَها لينوء بالعُصْبةِ أُولي القوّة!

إلى ذلك، فلم تكن خدمة «صحيح البخاري» على النحو المرضيّ أمرًا سهلًا تطولُه يدُ كلِّ أحد؛ بحيث يتيسّر لشخص أو أشخاص أن يقوموا به قيامًا صحيحًا! فيُعطى حقّه على نحو واف، من حيث التخطيطُ والإدارة، ومن حيث جمعُ المخطوطات ودراستُها، ومن حيث الضبطُ والتحقيقُ والتدقيقُ، ثم تحمّل تكاليف كل ذلك وأعبائه!

بيدَ أنّ الدواعي لخدمة الصحيح لم تزل تتوالى ـ وإذا أراد الله أمرًا هيّأ أسبابَه ـ ومِن خَبَرِ تلك الأسباب: أنني قرأتُ «صحيح البخاري» عام ١٤٢٥هـ مع أربعة من خُلّص الأصحاب على الشيخ المُسْنِد: عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي المكيّ حفظه الله (وهو من القلائل الذين لهم خبرة ودراية بكتاب البخاري ومشكلاته ولطائفه ورجاله)، فأتممناه قراءة وتعليقًا ومناقشة لبعض مناسباته ومشكلاته في نحو ستين مجلسًا، امتدّ بعضُها لساعات طوال!

وكان بين يدَي كلِّ واحد ممن حضر تلك المجالس طبعة مختلفة للكتاب، كالطبعة الهندية المطبوعة قبل سنة ١٢٧٠هـ في مجلدين، والطبعة السلطانية (النشرة التي اعتنى بها د. زهير الناصر)، وطبعة مصطفى البُغا، وطبعة البابي الحلبي.

وخرجنا من هذه المجالس الحِفال بفوائد جليلة ونِكات كثيرة، ومما أكّدَتْه لنا هذه المجالس التي تضمّنت المقارنة بين تلك الطبعات المذكورة، ومراجعة طائفة صالحة من الشروح والحواشي: أن «صحيح البخاري» يحتاج إلى خدمةٍ جديدة وإخراج أفضل مما هو عليه اليوم!

بقي هذا الأمر يتردد في مجالسنا وحواراتنا، وكلّما غَفلنا عنه قليلًا إذا به يُلِحّ في العودة إلى واجهة الاهتمام، وما إن ننشغل بغيره من الأعمال إلا جاءت مناسبةٌ تُعيده إلى الصَّدارة.

وقد أثمرت اللقاءات المتوالية مع الصديقَيْن الكريمَين د. **عبد الرحمن بن حسين الموجان، والمهندس عبد الرؤوف بن حسين الموجان** (مؤسِّس بيت السنة لخدمة الحديث الشريف) أثناء قراءة الصحيح وبعده قناعةً تامّةً بأهميّة خدمة «صحيح البخاري» من جديد.

لكن كيف السبيلُ إلى تحقيق هذا المطلب الشريف؟

لم نتقحّم العملَ بلا رُؤية ولا رَوِيّة، بل تلبَّثْنا مدّة ليست بالقليلة، نقلّبُ الأمرَ من نواحيه، ونعيدُ النظرَ في واضِحِ الأمر وخوافيه، نتركه حينًا ثم نعود إليه، إلى أن يسّر الله الكريمُ بمنّه العزمَ عليه أواخر عام ١٤٢٩هـ، وأذِنَ بانطلاقة مشروع العناية بـ«الصحيح» وانتقاله من كونه حُلمًا إلى تحقُّقِه واقعًا، على النحو الذي سنشرحه إن شاء الله تعالى.

لن أطيل بشرح كلِّ العقبات التي واجهتنا ونحن نعدّ للعمل، لكنني أشير إلى واحدة منها؛ كانت العقبةُ الكؤود حينها (عند من يعرف هذا العمل ومصاعبه) هي حصر مخطوطات الكتاب بعددها الضخم، جمعًا وفهرسة، ودراسة وتصنيفًا، إذ بلغت في «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط»[1] ٢٣٢٧ نسخة، فكان مجرّد التفكير في جمع النُّسَخ يصيبنا بشيء من الإحباط!

لم يكن التخطيط لجمع نسخ الكتاب ولا تخطِّيه بالأمر السهل، لكننا أخذنا بالأسباب المتاحة حينذاك، وبدأنا مع حصيلة الفهرس المشار إليه آنفًا باستعراض فهارس

(١) ١/ ٤٩٣- ٥٦٥.

المكتبات، وعمل قوائم بنُسَخ الكتاب الكثيرة جدًّا، ووضعنا حدًّا للجمع والفهرسة إلى حدود سنة ٩٠٠ وما كان له خصوصية مما جاوزها.

فاستعرضنا ما وصلت إليه أيدينا من فهارس المخطوطات، وكان من شأننا لتقريب فحص هذا العدد الكبير من النسخ: أن صنعنا فهرسًا لمخطوطات الصحيح مرتبًا بحسب تاريخ نَسْخِها، من سنة ٤٠٠ إلى سنة ٩٠٠ هـ، وميَّزنا المخطوطات الكاملة من الناقصة، وصنّفناها تصنيفات متنوّعة: بما عليها من قراءات وسماعات، وصنفناها على الروايات، وعلى تَجْزِئة النُّساخ، وغير ذلك من أنواع التصنيف.

وحين وصلنا لمرحلة جَمْع النسخ الخطية، صوّرنا ما قَرُب نواله مما تطولُه أيدينا، وطلبنا ما بَعُد مما ظننّا نفاستَه وقِدَمَه واكتماله، فاجتمع لنا نحو ثلاثمائة نسخة خطيّة، صوّرنا ورقيًّا نحو ثلاثين نسخة، وحصَّلنا بقية النسخ إلكترونيًّا. وغنيّ عن الذِّكْر أن الحصول على المخطوطات قبل أكثر من عشر سنوات من الآن لا يُقارَن بحاله اليوم؛ سهولةً وسرعةً وتَكْلفة.

وكنّا كلما أغْذَذْنا السيرَ في التكشيف والتصوير والفهرسة واختبارات تجارب المقابلة، وحَسِبنا أننا على قربٍ من الوصول، تبدّت لنا صعوباتُ العمل، وبانت لنا مشكلاتُه! لكنّنا في الوقت نفسِه كنا نكسب الخبرة في إدارة هذا الكمّ الكبير من النسخ والأصول الخطية.

كانت معالمُ الطريق تتحدّد وتتجلى، حيث استقرَّ الأمر ــ بعد دراسة وفحص ــ على اعتماد روايةً واحدة للصحيح لإخراج الكتاب؛ تُجْمَع نسخُها، ويدورُ العملُ عليها. وهي الطريقة التي ينبغي اعتمادها لإخراج كتب السنة والحديث، والكتب التي لها روايات معروفة وأسانيد تروى بها.

وبهذا الإجراء المنهجيّ استغنينا عن دراسة عدد هائل من النسخ الخطية ومقابلتها، كان من المتحتّم علينا جمعها ودراستها وفحصها، وما يستتبع ذلك من زمان وجهد كبيرين.

ثم خلصنا إلى أنّ أقرب الروايات من جهة إتقانها، واعتمادها، وعناية العلماء بها، وتوفُّرِ نُسَخِها وكثرتِها، واكتمالها = هي رواية أبي محمد عبد الله بن أحمد الحَمُّوِيي

(٣٨٩ هـ) على النسخة التي اعتنى بها الإمام الحافظ أبو الحسين عليّ بن محمد اليونيني (٧٠١ هـ) رحمهما الله تعالى، فاستقرّ العملُ على هذه الرواية بطريق هذه النسخة، فتحددت أطُرُ العمل، وتلملم شَعَثُه، وانكشفَتْ أسرارُه.

والإمام أبو الحسين اليونيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن أبرز العلماء الذين اعتنوا بـ«صحيح البخاري» قراءةً وإقراءً ومقابلة، فقابل نسخته هذه على عدة نسخ جليلة، وأصول معتمدة، وأثبت على هوامش نسخته فروق الروايات الأخرى التي قابل بها نسخته، وذلك بحضرة جماعة من العلماء، منهم الإمام أبو عبد الله محمد بن مالك الجيّاني النحوي (٦٧٢ هـ). وقد قال شهاب الدين النُّوَيريّ (٧٣٣ هـ) عن نسخة اليونيني هذه: «واعتنى بصحيح البخاري مِن سائر طرقه، وحرَّرَ نسختَه تحريرًا شافيًا، وجعل لكلِّ طريق إشارة، وكتب عليه حواشي صحيحة»[1].

وهنا يتبادر سؤال ما فتئ الناسُ يسألون عنه، وهو: أن النسخة اليونينية هذه قد اعتُني بها عناية فائقة في الطبعة السلطانية (التي ذكرناها في مفتتح حديثنا) فإذا كان الحال كذلك، فما عساكم تقدمون من جديد في عملكم هذا؟!

وللانفصال من هذا السؤال، نسأل سؤالًا آخر مهمًّا وهو: على أيّ النسخ الخطِّية اعتمد مصححو الطبعة السلطانية؟

وجوابًا على هذا السؤال ــ بعد قراءة مقدّمتها، وإعادة النظر والتأمّل فيها مليًّا ــ نستطيع القول: بأنّنا لا ندري على أيّ النسخ اعتمدوا! سوى أنهم قالوا: «على فروع جيدة». لكن ما الوصف الماديّ والعلميّ لهذه الفروع؟ وما قيمتها العلمية؟ ومتى نُسخت؟ وأين مكان حفظها؟ لم يفصحوا عن جواب واضح عن هذه الأسئلة، ولا نحن ندري أيضًا مِنْ خَبَرِها شيئًا على وجه اليقين!

ثم يأتي السؤال الثالث ولا يقل أهميّة عن سابقيه: هل وقفوا على ما اعتمدنا عليه من النسخ؟

---

(١) «نهاية الأرب»: ٨/ ٣٢.

الجواب: لا، لم يقفوا؛ لا على ما اعتمدناه أصلًا في نشرتنا، ولا على أغلب النسخ المساعدة، وأدلة ذلك كثيرة متيقَّنة.

فهذا أوّل ما نقدّمه جديدًا في عملنا من جهة الأصول المعتمَدة، وهي ركيزة رئيسة في العمل العلميّ للعناية بأي كتاب تراثي، بل هي أهم مهماته، خاصّة في مثل هذا الكتاب الأصيل. وتحقيق هذه الميزة لِعَملنا استتبع مهمّات كثيرة لم تتحقق في الطبعة السلطانية، كما شرحناه في (المدخل ٥٣٢-٥٤٣) وسيأتي طرف منه.

وبعد استقرار الأمر على ذلك أعددنا منهجًا للتحقيق، وعرضناه على عدد من أهل العلم المتخصّصين لمراجعته وتقويمه، ثم صنعنا نموذجًا من التحقيق، وعرضناه مع المنهج على عدد من المعتنين بـ«صحيح البخاري» والمختصين في علم الحديث والتحقيق، منهم: الشيخ العلامة عبد الكريم الخضير، والشيخ المُسنِد عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي، والشيخ أبو الأشبال شاغف الباكستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والشيخ د. خلدون الأحدب الحموي، والشيخ د. سعدي الهاشمي العراقي، والشيخ د. عبد الرزاق أبو البصل، وغيرهم ممن عرضناه عليهم في مجالس العلم والمذاكرة كالشيخ د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم، والشيخ د. عبد الباري بن حمّاد الأنصاري. واستمعنا إلى ملاحظات الجميع وإشاراتهم، وأخذنا بخلاصات ما أفادوا به.

انطلاقة جديدة للمشروع:

جلّ ما سبق كان في أواخر عام ١٤٢٩هـ، وبدايات عام ١٤٣١هـ، وفي أثناء عملنا للبدء بخطوات أكثر تقدّمًا في العمل وخدمة النص= نُمِيَ إلينا خبرُ مشروعٍ في خدمة «الصحيح» نظير مشروعنا؛ في الفكرة، والمنهج، وجمع النسخ، وطريقة الإخراج، كانوا يمضون في عملهم دون علمهم بما نعمل، وكنّا نحن كذلك.

وفي الحال سعينا إلى اللقاء والتعارف، لتبادل الأفكار والتعاون، فكان الاجتماع الأول مع الأخ المهندس محمد عُبيد كمال؛ صاحب (دار الكمال المتحدة)، وجرى الحديث مفصّلا عن العمل في الكتاب، وكان لقاء مثمرًا ولبنة صالحة للبناء عليها، للبدء بمشروع شراكة في خدمة «صحيح البخاري».

بعد لقاءات عديدة مطوّلة امتدت لأشهر، خلص الفريقان إلى خيار الاشتراك في العمل، فهو خيرٌ مِن عَمِل كلّ فريق منفردًا، أو استئثار أحد الفريقين به، واتفقنا أن تتولى «**دار الكمال المتحدة**» تنفيذ أعمال التحقيق والتعليق، وَفْق الخطة والمنهجية اللتين وضعتهما «**مؤسسة بيت السنة**»، ثم تتولى المؤسسة الإنفاق على المشروع والإشرافَ العلميَّ على التنفيذ، فكان ذلك، ثم ترقّى عملنا في «بيت السنة» إلى مقابلة جميع النسخ الخطية المعتمدة، ومراجعة تنفيذ كل مرحلة من مراحل التصحيح، مع المشاركة في أعمال التحقيق بكل تفاصيلها؛ في التعليق، والتحرير، وقراءة الرموز، وكل متعلقات العمل ودقائقه، حتى تنسيقه وإخراجه، وتصميم خطوطه، وإسناد تحكيمه ومراجعته إلى متخصّصين، وغير ذلك.

هذه قصة بداية المشروع باختصار، وما أَفْضَت إليه من الشراكة في العمل عليه.

ميزات طبعتنا:

يمكن أن نجمل ميزات هذه الطبعة في نقاط مختصرة، تراجع تفاصيلها فيما سيأتي في (المدخل)(١):

أولًا: المقابلة على الأصول النفيسة (نسختَي الشهاب النويري) اللتين نقلهما مباشرة من نسخة الحافظ اليونيني. وهذه ميزة تفرّدت بها طبعتنا عن سائر الطبعات.

ثانيًا: المقابلة على عدة فروع أخرى نفيسة للنسخة اليونينية.

ثالثًا: إثبات مقدمة الحافظ اليونيني لنسخته، المسمّاة بـ(الفرخة) التي شرَحَ فيها عمله، وبيَّن رموزَه. وقد حَقَّقْتُها على عدة أصول خطية متقنة.

رابعًا: بسط الرموز التي جعلها اليونيني إشارات إلى اختلاف نسخ «الجامع الصحيح» ورواياته، وقد أخذ منّا هذا العمل جهدًا كبيرًا، وكان من أشقّ مراحل العناية بهذه الطبعة.

خامسًا: التدقيق في محاكاة الأصل؛ في الضبط، وعلامات التصحيح والإهمال، وتعدد الأوجه الإعرابية، واحتمالات ضبط الكلمة إعرابًا وبناء، ووضع رموز الكتابة لدى المحدِّثين كما وُضعت في الأصل.

(١) ص٥٦٣-٥٧٧.

سادسًا: عدم التصرف في نص النسخة بالتصحيح والتغيير أيًّا كان مصدر هذا التغيير، سواء أكانت شروحًا، أو حواشيَ، أو نسخًا، أو غير ذلك، وضبط الأمر بالتنبيه على اختلاف الأصول في الحاشية الأولى.

سابعًا: التدقيق والمراجعة للكتاب مرات عديدة، بحيث نتلافى ما يمكن أن يقع فيه من خطأ أو سهو، وإن كان السهو والنسيان ملازمًا لطبيعة البشر، لكنا اجتهدنا ما استطعنا الاجتهاد، وجوّدنا ما وسعنا التجويد.

ثامنًا: شرح كثير من الغريب، من الكتب المعتبرة باختصار يناسب المقام، من غير تقصٍّ.

تاسعًا: كتبنا مدخلًا مفصلًا في مجلد كبير؛ يجمع بين دفتيه الكلامَ على الصحيح، وطريقة تأليفه، ورواته عن البخاري، وتواتره إلينا، والكلام على نسخة اليونيني وفروعها، والنسخ الخطية المعتمدة، ومنهج التحقيق، وألحقنا ترجمة الإمام البخاري (هداية الساري) للحافظ ابن حجر في آخر (المدخل).

عاشرًا: ختمنا العمل بمجلد مستقل للفهارس: الآيات القرآنية، والقراءات غير العشرية، والأحاديث والآثار، والمسانيد، والموقوفات على الصحابة رضي الله عنهم والأشعار، والكتب والأبواب.

خلاصة المنهج العلمي للتحقيق:

سنذكر هنا الخطوطَ العريضة التي بنينا عليها خدمتنا لـ«صحيح الإمام البخاري» رحمه الله في هذه الطبعة، على رواية أبي محمد الحمُّويِي (٣٨٩هـ) من طريق الحافظ أبي الحسين اليونيني (٧٠١ هـ) رحمهما الله:

١. الأصل المعتمد في إثبات متن كتاب «صحيح البخاري» هو نسخة الحافظ أبي الحسين اليونيني (٧٠١ هـ) عن أبي عبد الله الزَّبيدي (٦٣١ هـ)، التي رواها عن أبي الوقت السجزي (٥٥٣ هـ)، عن أبي الحسن الداوودي (٤٦٧ هـ)، عن أبي محمد الحمُّويِي (٣٨٩ هـ) عن أبي عبد الله الفَرَبْري (٣٢٠ هـ)، عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ).

واعتمدنا في ذلك على أصلين خطيين نفيسين، نسخَهما العلامة المؤرّخ شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النّويري المتوفى سنة (٧٣٣ هـ). وهما منقولان من أصل الحافظ اليونيني (٧٠١ هـ). وكان للنويريِّ رَحِمَهُ اللهُ اختصاصٌ بالغٌ بنسخة اليونيني هذه، فقد نسخها مرارًا سبعًا، وقابلها واعتنى بها. قال عن نسخته هذه: «وقد نقلتُ صحيحَ البخاري من أصله مرارًا سبعة[١] وحرَّرْتُه كما حرَّرَه، وقابلتُ بأصله، وهو أصلُ سماعي على الحجّار ووزيرة»[٢]. والقول في قيمة نسخة اليونيني وفرعها للنويري مفصَّلٌ في موضعه من (المدخل)[٣].

ورمزنا للنسخة الأولى بـ (ن) وهي العمدة، والثانية (و) وتفصيل ذلك في المقدمة.

٢. عارضنا متنَ الكتاب كاملًا أيضًا على الفروع الآتية:

أ- نسخة هي فرعٌ عن نسخة الشيخ عبد الله بن سالم البصري[٤] (ب).

ب- نسخة القيصري (ص).

ت- نسخة القرشي (ق).

ث- نسخة إسماعيل بن عليّ أبي الخير البقاعي كتبها بخطه[٥] سنة (٨٠٦) (ع).

فهذه ستة أصول.

ج- واستأنسنا في مواضعَ بنسخة الشيخ ثناء الله الزاهدي (ز) وهي قطعة من الكتاب.

فأثبتنا في الحاشية الأولى الفروقَ التي قيّدها اليونيني، وهي فروق الروايات، وكذلك الفروق المهمة الواقعة بين هذه النسخ.

واخترنا هذه النسخ لأنها فروع جيِّدة لنسخة اليونيني، وقد شرحنا ميزات كل نسخة

(١) وذكر الصفدي وابن حجر وغيرهما أنها ثماني مرات. فلعله نسخ نسخة ثامنة بعد كتابته ترجمة اليونيني في «نهاية الأرب».

(٢) «نهاية الأرب»: ٣٢/ ١٧.

(٣) ص٥٠٥ وما بعدها، و ٥٣٥ وما بعدها.

(٤) وهي نسخة نفيسة منقولة من نسخة الشيخ عبد الله بن سالم البصري التي بخطه، وعليها خط ابنه سالم.

(٥) كان البقاعي يكتب الخط المنسوب. ونسخته هذه منقولة من إحدى فروع اليونينية، راجع المدخل ص٥٥٧-٥٥٨.

في المدخل[1]. فيستفاد من مقابلتها عدة أمور: منها: زيادة تثبيت نسختي النويريّ، ومنها: الترجيح بين نسختي النويري عند الاختلاف إن وقع.

٣. ضبطنا متن الصحيح ضبطًا قريبًا من التمام، شريطة أن يكون موافقًا لما في النويريتين، وما كان من ضبط زائد عليهما من النسخ الأخرى؛ فيذكر في الهامش، إلا ما دلت القرائن على أنه منقول من اليونينية؛ فيثبت في المتن، أما الضبط المخالف لهما فيذكر في الهامش، ويسترشد في ذلك بما في الفتح لابن حجر (٨٥٢ هـ) والإرشاد للقسطلاني (٩٢٣ هـ).

٤. أثبتنا رموز التصحيح، وما يختص بضبط متن الصحيح - مثل تعدد الضبط، أو الرموز على الألفاظ لتأكيد ضبط الكلمات مثل (معًا، جميعًا، خف، قصر، صح) - من النويريتين، وما في غيرهما نبهنا على بعضه في الهامش، إلا ما ترجّح بالقرائن أنه من اليونينية فيثبت في المتن.

٥. اعتنينا بعلامات الترقيم المعروفة، دون مبالغة أو إخلال.

٦. قسمنا صفحة الكتاب إلى متن وحاشيتين:

أ- **المتن**: فيه نص صحيح البخاري برواية اليونيني، من طريقه عن الحمّويي، عن الفَرَبْري، عن الإمام البخاري.

ب- **الحاشية الأولى**: خصصناها لفروق النُّسَخ التي قابل بها اليونيني ورمّز لها، وجرينا على فكّ الترميز وكتابته بالحروف، مسترشدين بما شرحه اليونيني في (الفرخة)، وبالشروح التي اعتنت بالروايات، وبالنسخ الخطية للروايات نفسِها. وهنا قد يحصل اشتباه في مواضع من تلك الرموز التي أثبتها اليونيني بين الأسطر فوق الكلمات، أو في طُرَر النسخة - حتى عند بعض شُرَّاح الصحيح ونُسَّاخِهِ والمعتنين به - خاصة تلك التي تشترك في رسم الحروف المرموز بها مثل: (خ، حـ) و(حسـ، خـ) وغيرها.

وقد استخدم الإمام اليونيني طريقةً مُبتكرةً للدلالة على الرواية المختارة عند أبي ذر في متن روايته؛ وذلك بأن يكتب رمز شيوخه على مستوى رمز أبي ذر، هكذا: (ه هـ) (ه حـ) (ه سـهـ) بينما يرفع رمز شيخ أبي ذر أعلى من مستوى رمز

(١) ص٥٣٥-٥٥٩.

أبي ذر في السطر المكتوب عليه؛ للدلالة على أنها في هامش رواية أبي ذر، هكذا: (هـ) (ـ) (هـ سـ)[1]. فدققنا في هذه المواطن، وراجعنا عدة نسخ لرواية أبي ذر للتأكد من دقة الرموز التي قيدها النُّساخُ لفروع اليونينيَّة، واجتهدنا في حلِّ هذه المشكلات بما وسعنا من جهد.

ت- **أثبتنا في الحاشية الثانية:** عزو الأحاديث، وشرح الغريب، وبعض التنبيهات والفوائد، وشرح ذلك بالتفصيل في (المدخل).

٧. **العزو**: عزونا الأحاديث باعتبار من أخرج أصل الحديث من طريق الصحابي نفسه الذي خرَّجه البخاري عنه، واقتصرنا في العزو إلى الكتب الستة برقم الحديث في كل مواضع وروده في الكتب المشار إليها، وقد سوّدنا رقم الحديث إذا كان من خرّجه قد شارك البخاريَّ في ذِكْر موضع الشاهد الذي ساقه البخاري لأجله.

٨. **المعلّقات**: عزوناها إلى كتاب «تغليق التعليق» أو «الفتح» للحافظ ابن حجر إن لزم. وإذا كان الحديث المعلق في موضعٍ موصولًا في موضعٍ آخر من «الصحيح» كتبنا رقم الحديث الموصول عقب المعلّق.

٩. **الغريب**: اعتمدنا أربعة كتب لشرح الغريب وبيانه؛ هي (مشارق الأنوار لعياض، والتنقيح للزركشي، وهُدى الساري، وفتح الباري؛ كلاهما لابن حجر). وتصاغ منها عبارة مختصرة مؤدية للمعنى. وعند تكرار الكلمة نفسها في حديث آخر تشرح العبارة غالبًا بما يناسب ورودها، وكذلك إذا تكررت في الأحاديث.

١٠. كتاب «شواهد التوضيح» للعلامة ابن مالك يخدم «الصحيح» من الناحية اللغوية والتوجيه الإعرابي، وقد شارك ابنُ مالك في مجالس المقابلة مع أبي الحسين اليونيني، وألَّف هذا الكتاب على إثر ذلك لمزيد البحث والإفادة، فانتقينا منه مواضع عدة، وأثبتناها مع تهذيب العبارة واختصارها.

١١. رقمنا الكتب من أول «الصحيح» إلى آخره تسلسليًّا، والأبواب في كل كتاب، والأحاديث أبقيناها على ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي (١٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) وقد تبينت لنا طريقة اليونيني هذه من طول ممارسة العمل في الكتاب في نسختي النويري والفروع الأخرى. انظر المدخل (ص٤٦١، ٤٧٢ وما بعدها).

١٢. عقب الحديث كتبنا أطرافه بين معكوفين [] وإذا تكرَّر الحديث وضعنا رقم الحديث الذي ذُكِرَت عنده الأطراف.

١٣. أثبتنا الآيات الكريمة على القراءة التي اختارها الإمام البخاري في «صحيحه» وإن خالفت القراءات العشر المتواترة، وأشرنا إلى من قرأ بها مِن قرّاء الأمصار. مع اجتناب وصف أي قراءة بالشذوذ وإن عُدّت كذلك عند ابن مجاهد (٣٢٧ هـ) فمن بعده.

١٤. كتبنا مقدّمة للتحقيق أسميناها (المدخل إلى الجامع الصحيح والنسخة اليونينية) تضمنت مباحثَ تعرِّف بالصحيح ونقَلَته ورواته، ثم التعريف برواياته، ثم مباحث مفصلة عن نسخة اليونيني؛ بما يكشف مكانتها، ومنهج اليونيني في خدمتها ومقابلتها وترميزها... ثم عن تفصيل منهج العمل في التحقيق. ووصف الأصول الخطية المعتمدة والمساعدة، والتعريف بميزات فرع النويري، ومكانته وإتقانه، وغير ذلك من المباحث المفيدة. وختمناه بترجمة مفردة للإمام البخاري كتبها الحافظ ابن حجر سمّاها (هداية الساري لسيرة البخاري).

١٥. بعد أن انتهينا من أعمال التحقيق والتدقيق والمراجعة، دفعنا كل مجلد من مجلدات الصحيح الستة إلى عدد من المحكّمين لمراجعته، واستلمنا كل نسخ المحكمين ووحّدنا الملاحظات في نسخة واحدة، للنظر فيها جميعًا، ومن ثمّ اعتماد الملاحظات لتعديلها، وبعد تعديل ما سبق، دفعنا المجلدات لمراجع آخر لقراءتها من جديد في ضوء النسخة الأخيرة، فاستخرجنا ملاحظات أخرى، وما زلنا نعيد النظر في مواضع متفرقة من الكتاب وحواشيه كرَّة بعد أخرى، وعملنا اختبارات عشوائية، لمزيد التأكد والاطمئنان حتى خرج بهذه الصورة. وقد بلغ عدد مجلدات تجارب التدقيق والمراجعة والتحكيم وما إليها أكثر من مئتي مجلد.

١٦. صنعنا مجلدًا خاصًّا بالفهارس؛ للآيات الكريمة والقراءات غير العشرية، والأحاديث والآثار والمسانيد، والموقوفات على الصحابة رضي الله عنهم، والأشعار، وفهرسًا موضوعيًّا للكتب والأبواب.

وفي ختام هذه المقدمة المختصرة نحمد الله ونشكره على ما منّ به من خدمة هذا الكتاب العظيم، فله الحمد والمنّة والثناء الحسن، ونثنّي بالشكر لمن موّل هذا المشروع

بسخاء في طول هذه المدّة وهم أبناء الشيخ الداعية حسين بن عبد الله الموجان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولكل من أسهم في إنجاحه، أو شارك فيه بأي نوع من أنواع المشاركة، داعين المشايخ الفضلاء والباحثين النبلاء إلى إفادتنا بما يرونه من ملاحظة أو رأي يكمِّل العملَ ويسدِّدُه.

والحمد لله حقَّ حمده.

عَلِي بْن مُحَمَّد العمْرَان

الهيكل الإداري لبيت السنة

د. عبد الرحمن بن حسين الموجان
رئيس مجلس الإدارة
عبدالرؤوف بن حسين الموجان
المدير العام
د. علي بن محمد العمران
المدير العلمي

المشاركون في مشروع خدمة الجامع الصحيح

أولا : فريق العمل لدى بيت السنة

الإشراف العلمي
د. علي بن محمد العمران

المقابلة على النسخ
د. مصطفى سعيد إيتيم

التدقيق و المراجعة
د. علي بن محمد العمران
محمد بن أحمد آل رحاب
أ. ممدوح جمعة
د. مصطفى بن سعيد إيتيم
د. نبيل بن نصّار السندي

التحكيم
د. محمد أجمل أيوب الإصلاحي المجلد ١
د. أحمد حاج عثمان المجلد ١
د. رياض بن عبد اللطيف الطائي المجلد ٤
د. عبد الله بن أحمد التوم المجلد ٢،٣
د. عبد العزيز بن أحمد الحميدي المجلد ١، ٢
د. أحمد بن فارس السلوم المجلد ٤
عمر بن سعدي عشّاب المجلد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦
د. عبد الرحمن بن حسن قائد المجلد ٥، ٦

البحث

نايف بن محمد القطاع — تركي الفضلي

الدعم الفني والطباعة

آدم يوسف محمد — رائد أحمد آل بربوه

محمد شاجاهان

خطوط

مختار عالم شقدار

تصاميم

فؤاد حيدر سلام

ثانيا: فريق العمل لدى دار الكمال المتحدة

التحقيق والبحث

محمد نعيم عرقسوسي — حسنين سلمان مهدي -رحمه الله

عبدالرحيم محمد يوسفان — توفيق محمد تكلة

عمر موفق النشوقاتي — محمد كمال عبيد

في الصف والإخراج

عبد الخالق علي نتوف — محمد فراس محمد زكي الرواس

الطباعة

طبع في شركة سروات للطباعة والنشر - جدة - المملكة العربية السعودية